

محتويات

الصفحة

107	الفصل السابع التطورات النقدية والمصرفية
107	والتطورات في أسواق الأوراق المالية
107	السياسة النقدية
108	معدلات التوسع في السيولة المحلية
109	العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
109	صافي الموجودات الأجنبية
111	الانتماء المحلي
112	صافي البنود الأخرى
113	هيكل السيولة المحلية
114	التطورات المصرفية
115	الميزات المجمع للمصارف التجارية(1)
116	الودائع
117	النشاط الإقراضي
118	القاعدة الرأسمالية
118	تطورات وأداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2001
118	أولاً: تطورات أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2001
121	ثانياً: الخصخصة
122	ثالثاً: أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2001
126	ملحق (7/1) : معدلات النمو في السيولة المحلية (2001-1996)
127	ملحق (2/7) : التغير السنوي في العوامل المؤثرة على التغير في
127	السيولة المحلية (2001-1996)
128	ملحق (3/7) : مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية
128	(2001-1996)
129	ملحق (4/7) : مكونات السيولة المحلية (2001-1996)
130	ملحق (5/7) : إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية
130	(2000 و 2001)
131	ملحق (6/7) : القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية (2000 و 2001)
132	ملحق (7/7) : إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص للمصارف التجارية العربية
132	(2000 و 2001)

الفصل السابع

التطورات النقدية والمصرفية

والتطورات في أسواق الأوراق المالية

السياسة النقدية

تواصلت في الدول العربية خلال عام 2001، وبدرجات متفاوتة، جهود الإصلاح الاقتصادي والهيكلية الهادفة إلى المحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي، وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والتوجه نحو الاعتماد على آليات السوق لتحسين كفاءة استخدام الموارد في الاقتصاد ودعم قدرته التنافسية، وذلك لتحقيق معدلات نمو حقيقي قابل للاستمرار لرفع المستوى المعيشي للسكان وتوفير فرص العمل المنتج.

وفي إطار توجهات السياسة الاقتصادية العامة، استمرت السلطات النقدية في الدول العربية خلال عام 2001 في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الأسعار، والحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما ينسجم مع حركة النشاط الاقتصادي، وتوفير التمويل المناسب لدعم النشاط الإنتاجي والاستثماري لمختلف الوحدات الاقتصادية وبخاصة في القطاع الخاص. وقد واصلت السلطات النقدية في الدول العربية في هذا الصدد جهودها الرامية إلى تعزيز فاعلية السياسة النقدية وتطوير أسلوب إدارتها وإعطاء دور أكبر لعوامل السوق، وذلك وفقاً للمراحل المختلفة التي بلغتها كل دولة في هذا المجال.

ولتحقيق ذلك، عملت السلطات على تنفيذ سياساتها النقدية في إطار اتسم بالتوسع في الاعتماد على الأدوات غير المباشرة المستخدمة وبإدخال أدوات جديدة في حالات بعض الدول العربية. وقد شملت الوسائل والأدوات غير المباشرة التي تم استخدامها من قبل السلطات النقدية في الدول العربية خلال العام سعر إعادة الخصم، واتفاقيات إعادة الشراء لأوراق المالية المعتمدة، ومبادلة العملات الأجنبية، وعمليات السوق المفتوحة التي تمثل أدوات الخزنة والسندات الحكومية وشهادات الإيداع الصادرة من البنوك المركزية أهم أدواتها، وذلك بالإضافة إلى شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) التي يصدرها بنك السودان ويستخدمها لتنظيم مستويات السيولة لدى المصارف وهي أداة مالية تقوم على الملكية من خلال تسنيد (توريق) أسهم بنك السودان ووزارة المالية في المؤسسات المصرفية. كما واصلت السلطات النقدية في معظم الدول العربية جهودها لإصلاح وتطوير الإطار العام لتنفيذ السياسة النقدية، وشمل ذلك تنشيط وتعميق سوق ما بين البنوك وتطوير أدواته لتعزيز دوره في نقل إشارات السياسة النقدية بالكفاءة المطلوبة، وتفعيل دور الاحتياطي النقدي الإلزامي من خلال تعديل نسبة وطريقة احتسابه لإضفاء المرونة الكافية بهدف الحد من تقلبات أسعار الفائدة في سوق ما بين البنوك وبالتالي ضبط حجم تدخلات السلطات النقدية.

ويستدل من البيانات التي توفرت عن غالبية الدول العربية بأن السياسة النقدية قد نجحت خلال عام 2001 في مواصلة ضبط معدلات التضخم مقاساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وبرغم الحيلة التي تتميز بها السياسة النقدية فإن هذه السياسة قد اتسمت، بوجه عام، بالمرونة بحيث شهدت المجلات النقدية خلال العام توسعاً ظل متماشياً مع احتياجات الاقتصادات العربية للتمويل، إذ تنامي الائتمان المقدم للاقتصاد بصورة مكنت من تلبية الطلب على التمويل الصادر عن القطاعات الإنتاجية.

وإدراكاً منها لأهمية وجود جهاز مصرفي متطور وفعال يخدم أنشطة الاقتصاد ويستجيب للمتغيرات التي تفرضها ظروف العولمة والتوجه نحو تحرير الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية، ويساهم في تطوير الإطار العام لتنفيذ السياسة النقدية، فقد واصلت السلطات النقدية في الدول العربية خلال عام 2001 سعيها الحثيث للنهوض بأداء المصارف وتشجيعها على إدخال المزيد من الأدوات والخدمات المصرفية الحديثة في مجال أعمالها، وتحفيزها على الاندماج في وحدات مصرفية كبيرة تتمتع بقواعد رأسمالية متينة وقادرة على المنافسة. كما واصلت العمل كذلك على تعزيز أسس ومعايير الرقابة المصرفية الفعالة التي تتسجم مع المعايير العالمية المعاصرة، بما في ذلك نسب كفاية رأس المال، وضبط المخاطر الناتجة عن التركزات الائتمانية، وبناء المخصصات لمواجهة الديون المتعثرة. وبالإضافة إلى ذلك استمرت السلطات النقدية في العديد من الدول العربية خلال العام في جهودها المتعلقة بتعزيز نظام المدفوعات، وتحسين شفافية المعلومات عن المقترضين من المصارف، وتطوير الأطر التشريعية والمؤسسية المنظمة لعمل الجهاز المصرفي.

معدلات التوسع في السيولة المحلية

تشير البيانات المتاحة إلى أن معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية ككل قد بلغ نحو 11.0 في المائة خلال عام 2001 مقارنة بنحو 9.7 في المائة في العام السابق، الملحق (1/7).

أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقد تباينت معدلات نمو السيولة المحلية خلال العام. ففي الجزائر وجيبوتي والسعودية وسورية وعمان والكويت ومصر والمغرب بلغت معدلات نمو السيولة المحلية خلال العام مستويات أعلى مما كانت عليه في العام السابق. أما في الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسودان ولبنان وليبيا وموريتانيا واليمن فقد كان الوضع على عكس ذلك، في حين بقيت السيولة المحلية في قطر خلال العام عند المستوى الذي كانت عليه في العام السابق تقريباً مع ميل طفيف نحو الانخفاض.

وبالنسبة للدول التي شهدت ارتفاعاً في معدل نمو السيولة المحلية مقارنة بالعام الماضي، فقد بلغ الارتفاع 10.7 نقاط مئوية في الجزائر، و6.5 نقطة مئوية في الكويت، و6.4 نقطة مئوية في جيبوتي، و5.6 نقطة مئوية في المغرب، و4.5 نقطة مئوية في سورية، و3.2 نقطة مئوية في عمان، و2.2 نقطة مئوية في مصر و0.5 نقطة مئوية في السعودية. وبالنسبة لمجموعة الدول التي سجلت معدلات نمو السيولة المحلية فيها انخفاضاً خلال عام 2001 مقارنة بالعام

الماضي، فقد بلغ الانخفاض 8.3 نقطة مئوية في السودان، و6.5 نقطة مئوية في اليمن، و4.4 نقطة مئوية في الأردن، و4.2 نقطة مئوية في تونس، وتراوح بين 2.5 نقطة مئوية في موريتانيا (خلال الأشهر التسعة الأولى من العام) و0.6 نقطة مئوية في الإمارات بالنسبة لبقية دول هذه المجموعة.

وقد شكلت الزيادة في عنصر النقود بتعريفها الضيق (العملة المتداولة والودائع الجارية) الجزء الأكبر من إجمالي الزيادة في السيولة المحلية خلال عام 2001 في كل من السعودية وعمان والمغرب وموريتانيا والبحرين، وتراوحت مساهمتها بين 54.3 في المائة في السعودية و53 في المائة في البحرين. أما بالنسبة لمساهمة كل من عنصر النقود بتعريفها الضيق وعنصر شبه النقود في هيكل السيولة المحلية فسيتم التطرق لها لاحقاً في الجزء الخاص بهيكل السيولة المحلية. ومن جانب آخر، ساهمت الزيادة في عنصر شبه النقود بالجزء الغالب من الزيادة في السيولة المحلية خلال العام في كل من مصر والكويت وجيبوتي والأردن وليبيا وتونس والجزائر والإمارات وسورية واليمن والسودان. وبلغت مساهمتها نحو 91 في المائة في مصر، وتراوحت الدول المذكورة ما بين 83 في المائة في الكويت ونحو 37 في المائة في السودان. أما في لبنان، فقد نتجت الزيادة في السيولة المحلية بكاملها خلال عام 2001 عن الزيادة في عنصر شبه النقود والتي عوضت كذلك عن الانخفاض الطفيف في عنصر النقود بتعريفها الضيق خلال العام.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

صافي الموجودات الأجنبية

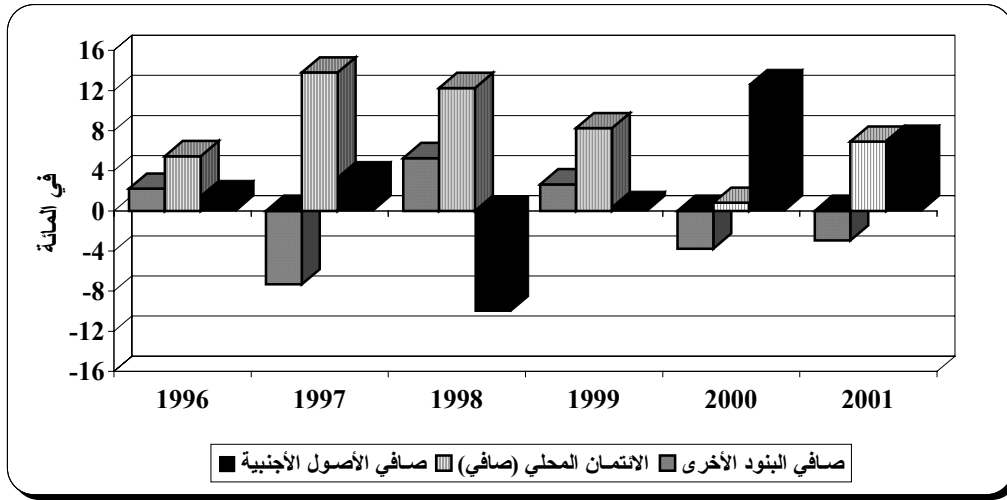
واصل صافي الموجودات الأجنبية للأجهزة المصرفية خلال عام 2001 دوره كمصدر للتوسع في السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية كمجموعة للعام الثاني على التوالي وإن كان ذلك بدرجة تقل عن العام الماضي بسبب الانخفاض في الأسعار العالمية للنفط وعائدات صادراته خلال عام 2001 مقارنة بالعام السابق، وكذلك الانعكاسات السلبية لأحداث سبتمبر الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية على حركة النشاط الاقتصادي الدولي، الأمر الذي نتج عنه تقلص في حجم الفوائض في موازين مدفوعات الدول العربية مجتمعة مقارنة بالعام السابق.

أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقد كان للتحركات في صافي الموجودات الأجنبية للأجهزة المصرفية أثر توسعي على السيولة المحلية خلال عام 2001 في جميع الدول العربية باستثناء السودان وعمان ولبنان ومصر التي انخفض فيها صافي الموجودات الأجنبية عن مستواه في نهاية العام السابق وكان له بالتالي أثر انكماشى على السيولة المحلية فيها، الملحقان (2/7 و3/7).

ففي تونس والمغرب وجيبوتي تحول الأثر الانكماشى على السيولة المحلية الذي نتج عن التحركات في صافي الموجودات الأجنبية في العام الماضي إلى أثر توسعي خلال عام 2001. ويعزى ذلك في تونس إلى الزيادة المهمة في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي التونسي والتي عوضت عن الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية

للمصارف التجارية. كما يعزى ذلك في المغرب بصورة رئيسية إلى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية لبنك المغرب وبدرجة أقل إلى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية. أما في جيبوتي، فيعود الأثر التوسعي لصافي الموجودات الأجنبية بصورة أساسية إلى الزيادة الملحوظة في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية. وقد اقترن ذلك بتحول الوضع الكلي في ميزان المدفوعات من عجز في عام 2000 إلى فائض في عام 2001 في كل من الدول الثلاث.

الشكل (1): العوامل المؤثرة على السيولة المحلية في الدول العربية 1996 - 2001



وفي الأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسعودية وسورية وقطر والكويت وليبيا وموريتانيا واليمن، كانت معدلات الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية خلال عام 2001 أدنى من مثيلاتها في العام السابق وكان لها بالتالي أثر توسعي أقل على السيولة المحلية. ويعود ذلك في كل من الجزائر وقطر والكويت وليبيا وموريتانيا إلى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المركزية والتي عوضت عن الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية. أما في الإمارات والبحرين والسعودية وسورية واليمن، فيعزى الأثر التوسعي إلى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية لكل من البنوك المركزية والمصارف التجارية، بينما نتج الأثر التوسعي في الأردن عن الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية والتي عوضت عن الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي الأردني. وقد اقترن الأثر التوسعي في كل من الأردن والبحرين والجزائر والسعودية وليبيا واليمن باستمرار تحقيق فائض في الوضع الكلي لميزان المدفوعات وإن كان يقل بدرجة مهمة عن مستوى الفائض المحقق في العام السابق.

أما فيما يتعلق بمجموعة الدول التي كان للتحركات في صافي الموجودات الأجنبية أثر انكماشى على السيولة المحلية فيها، فقد تحول الأثر التوسعي لصافي الموجودات الأجنبية في العام السابق في السودان إلى أثر انكماشى خلال عام 2001. ويعود ذلك إلى الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية لبنيك السودان والذي خففت من آثاره الانكماشية الزيادة الملحوظة التي بلغت نسبتها 18.8 في المائة في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية. كما واصل صافي الموجودات الأجنبية تأثيره الانكماشى على السيولة المحلية خلال العام في كل من عُمان ولبنان ومصر. وقد كان الأثر الانكماشى أقل من العام الماضى في كل من عُمان ومصر ونتج بصورة رئيسية عن الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية، في حين كان ذلك الأثر أعلى من العام الماضى في لبنان ونتج عن الانخفاض الملحوظ في صافي الموجودات الأجنبية لمصرف لبنان.

الائتمان المحلي

تشير البيانات إلى تزايد أهمية دور الائتمان المحلي كمصدر للتوسع في السيولة المحلية في الدول العربية ككل خلال عام 2001 مقارنة بالعام السابق. أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقد كان لصافي الائتمان المحلي أثر توسعي على السيولة المحلية في جميع الدول العربية خلال العام باستثناء الجزائر وجيبوتي واليمن التي انخفض فيها صافي الائتمان المحلي خلال العام عن مستواه في نهاية عام 2000 وكان له بالتالى تأثير انكماشى على السيولة المحلية. وكانت معدلات نموه أعلى بدرجات متفاوتة عن العام السابق في جميع الدول التي كان له فيها أثر توسعي على السيولة المحلية باستثناء تونس ولبنان ومصر والمغرب حيث كانت معدلات نموه أقل من مثيلاتها في العام السابق الملحق (2/7).

وقد ساهم تحول الأثر الانكماشى لصافي الائتمان الحكومى على السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية ككل إلى أثر توسعي في تعزيز دور صافي الائتمان المحلي كمصدر للتوسع النقدي خلال عام 2001 مقارنة بالعام السابق. واقتزن ذلك بارتفاع العجز الكلي للميزانيات المجمعّة للدول العربية كما ورد تفصيله في الفصل السادس. فإلى جانب كل من جيبوتي والسودان وعُمان ولبنان ومصر التي واصل فيها صافي الائتمان الحكومى تأثيره التوسعي على السيولة المحلية، تحول الأثر الانكماشى لصافي الائتمان الحكومى عام 2000 إلى أثر توسعي خلال عام 2001 في كل من الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وسورية. وقد اقتزن ذلك بانخفاض الودائع الحكومية في الإمارات، وبانخفاض ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي وزيادة استدانته منه في كل من الأردن والبحرين. أما في السعودية، فقد اقتزن ذلك بزيادة في استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي فاقت الزيادة في ودائعها لديه. ومن جانب آخر، فقد تحول الأثر التوسعي لصافي الائتمان الحكومى عام 2000 إلى أثر انكماشى في المغرب، في حين واصل الائتمان الحكومى في بقية الدول العربية تأثيره الانكماشى على السيولة المحلية خلال العام.

وفي إطار التوجهات والسياسات الرامية إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتوفير التمويل اللازم لعملياته الإنتاجية وأنشطته التجارية والخدمية، ارتفع الائتمان المقدم للقطاع الخاص في جميع الدول العربية

تقريباً خلال عام 2001. وقد كانت معدلات نموه أعلى من العام السابق في كل من الكويت ومصر وسورية وعمان واليمن والأردن والإمارات والسعودية والسودان والجزائر، بينما كانت تلك المعدلات أقل من العام السابق في كل من قطر والمغرب وموريتانيا والبحرين ولبنان. وقد حدث تحول في هيكل الائتمان المحلي لصالح القطاع الخاص خلال عام 2001 في عدد من الدول العربية من بينها اليمن والجزائر والكويت وتونس والسودان والمغرب والإمارات ومصر. وقد حصل القطاع الخاص في اليمن على أعلى زيادة في نصيبه من إجمالي الائتمان المحلي خلال العام مقارنة بعام 2000، حيث بلغت نحو 13.1 نقطة مئوية، تلتها الجزائر بزيادة قدرها نحو 7.0 نقطة مئوية ثم الكويت بنحو 5.9 نقطة مئوية فتونس بنحو 4.8 نقطة مئوية، والسودان 5.4 نقطة مئوية، والمغرب والإمارات بنحو 2.6 نقطة مئوية لكل منهما ثم مصر بنحو 0.8 نقطة مئوية.

وبالنسبة للائتمان المقدم للمؤسسات العامة، فقد ارتفع خلال عام 2001 بنسب متفاوتة في كل من اليمن ومصر وجيبوتي وعمان والسودان وكان له بالتالي أثر توسعي على السيولة المحلية خلال العام. وقد نتج عن ذلك زيادة في نصيب هذه المؤسسات في إجمالي الائتمان المحلي تراوحت بين 1.2 نقطة مئوية في اليمن وأقل من نقطة مئوية واحدة في كل من اليمن وعمان. أما في الأردن والإمارات والسعودية وليبيا، فقد انخفض الائتمان المقدم للمؤسسات العامة بنسب متفاوتة عن مستواه في نهاية العام السابق وكان له أثر انكماشى على السيولة المحلية خلال العام. وقد ترتب عن ذلك انخفاض في نصيب الائتمان المقدم للمؤسسات العامة من إجمالي الائتمان المحلي بنحو 3.5 نقطة مئوية في ليبيا وبنحو 1.1 نقطة مئوية في الأردن والسعودية وبنحو 0.6 نقطة مئوية في الإمارات. ويعكس هذا التطور الإيجابي في جزء منه جهود هذه الدول في إعادة هيكلة المؤسسات العامة وتنفيذ برامج الخصخصة بالنسبة لهذه المؤسسات.

صافي البنود الأخرى

يتضمن هذا البند عناصر ميزانية السلطات النقدية والميزانية الموحدة للمصارف التجارية التي لم يتم تناولها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية، والائتمان المحلي، والمجملات النقدية، ويشمل ذلك حسابات رأس المال والاحتياطيات، بما في ذلك المقابل لتخصيصات حقوق السحب الخاصة، والأصول الثابتة، والأصول والخصوم غير المصنفة، والحسابات المعلقة، والحسابات تحت التسوية وكذلك تعديلات التقييم. وقد كان لصافي التحركات في هذا البند آثار انكماشية على السيولة المحلية خلال عام 2001 في جميع الدول العربية باستثناء البحرين وتونس والسودان ولبنان ومصر.

وتعزى الآثار الانكماشية لهذا البند خلال عام 2001 في جزء منها إلى الزيادة المهمة في حسابات رأس المال والاحتياطيات التي تمت في إطار السياسات الرامية إلى تدعيم القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية وتعزيز أوضاعها المالية، ورفع كفاية رأس المال بالنسبة لها لتتماشى مع المعايير المتعارف عليها دولياً. وإلى جانب ذلك، فقد ساهم في تعزيز الآثار الانكماشية لهذا البند الزيادة في الخصوم غير المصنفة للمصارف التجارية في كل من الأردن والإمارات، وارتفاع الخصوم الأخرى وانخفاض الأصول الأخرى للبنك المركزي في كل من ليبيا واليمن وزيادة الخصوم الأخرى

للبنك المركزي في كل من الكويت وعمان والمغرب. كما كانت الزيادة في الخصوم غير المصنفة للمصارف التجارية وانخفاض أصولها غير المصنفة في كل من قطر والسعودية وعمان واليمن من بين العوامل التي ساهمت في تدعيم الآثار الانكماشية لهذا البند خلال العام.

وفي البحرين وتونس والسودان ولبنان ومصر تحول الأثر الانكماشى الذي نتج عن التحركات في هذا البند خلال العام الماضى إلى أثر توسعى خلال عام 2001 ويعود ذلك في مصر إلى الزيادة الملحوظة في الأصول غير المئوية للبنك المركزى المصرى، وفي البحرين إلى الزيادة في الأصول غير المصنفة لمؤسسة نقد البحرين وارتفاع الأصول غير المصنفة للمصارف التجارية وانخفاض خصومها غير المصنفة. كما يعزى الأثر التوسعى لهذا البند خلال العام في لبنان بصورة أساسية إلى الانخفاض في صافى البنود الأخرى للمصارف التجارية.

هيكل السيولة المحلية

حافظ نصيب شبه النقود في السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية على مستوى العام السابق نفسه تقريباً مع ميل طفيف نحو الانخفاض، الملحق (4/7).

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، حدث تحول في هيكل السيولة المحلية خلال عام 2001 لصالح شبه النقود وارتفع نصيبها في السيولة المحلية مقارنة بالعام الماضى في كل من الأردن وتونس والجزائر وجيبوتى والسودان وسورية والكويت ولبنان وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن، بينما انخفض ذلك النصيب من ناحية أخرى في كل من الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والمغرب مقارنة بالعام الماضى.

وقد بلغت الزيادة في نصيب عنصر شبه النقود في السيولة المحلية في عام 2001 نحو 5.1 نقطة مئوية في سورية تلاها السودان بزيادة بلغت نحو 4.9 نقطة مئوية، وليبيا بنحو 4.4 نقطة مئوية، وجيبوتى بنحو 2.4 نقطة مئوية، واليمن بنحو 1.9 نقطة مئوية، في حين تراوحت الزيادة بين 0.7 نقطة مئوية و0.2 نقطة مئوية في مصر وتونس ولبنان وموريتانيا والأردن والكويت. وقد اقترنت الزيادة في مصر والسودان والأردن بزيادة في نصيب الودائع بالعملات الأجنبية في إجمالي الودائع بلغت 3.1 نقطة مئوية في مصر و2.6 نقطة مئوية في السودان و1.8 نقطة مئوية في الأردن، في حين اقترنت الزيادة في الكويت بانخفاض في نصيب الودائع بالعملات الأجنبية من إجمالي الودائع بنحو 1.4 نقطة مئوية لصالح الودائع بالدينار الكويتى.

أما بالنسبة لكل من الإمارات والبحرين والسعودية وعمان والمغرب حيث كانت معدلات الزيادة في شبه النقود خلال عام 2001 أدنى بدرجة ملحوظة من معدلات الزيادة في عنصر النقود بتعريفها الضيق، فقد انخفض نصيب شبه النقود في السيولة المحلية عن مستواه في العام السابق. وبلغ الانخفاض 4.3 نقطة مئوية في عمان ثلثها البحرين بنحو 2.8 نقطة مئوية، ثم السعودية بنحو 1.7 نقطة مئوية، والإمارات بنحو 1.2 نقطة مئوية والمغرب بنحو نقطة مئوية واحدة.

وقد اقترن الانخفاض في نصيب شبه النقود في كل من السعودية والإمارات وعمان بانخفاض في نصيب الودائع بالعملات الأجنبية بلغ نحو 1.8 نقطة مئوية في عُمان و 1.7 نقطة مئوية في الإمارات و 1.0 نقطة مئوية في السعودية وذلك لصالح الودائع بالعملات الوطنية.

وفي قطر، فعلى الرغم من أن السيولة المحلية قد حافظت خلال عام 2001 على نفس مستواها في نهاية العام السابق، إلا أنه قد حدث تحول لصالح عنصر النقود بتعريفها الضيق التي ارتفع نصيبها بنحو 2.7 نقطة مئوية على حساب الودائع شبه النقدية. وقد صاحب ذلك انخفاض بنحو 3.3 نقطة مئوية في نصيب الودائع بالعملات الأجنبية في إجمالي الودائع.

التطورات المصرفية

استمرت الدول العربية خلال عام 2001 في جهودها الرامية إلى إصلاح وتحديث وتقوية قطاعاتها المصرفية لخدمة الأغراض الإنتاجية والتنموية من أجل تحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار. وقد تفاوتت الإصلاحات من حيث مدى شمولها ومجال تركيزها فيما بين الدول العربية غير أن الأهداف المتوخاة كانت في كل الحالات متشابهة وخاصة فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على قوى السوق، وتوفير مزيد من الحوافز في مجال الوساطة المصرفية، والمحافظة على سلامة القطاع المصرفي وتقوية أطره التشريعية والتنظيمية، وتحسين مقدره المؤسسات المصرفية على تعبئة المدخرات المحلية وزيادة المنافسة فيما بينها.

وقد واصلت المصارف في الدول العربية جهودها التي بدأتها خلال السنوات الأخيرة لمواكبة التطورات العالمية في الصناعة المصرفية والمالية، حيث عززت اتجاهها نحو الصيرفة الإلكترونية من خلال تقديم خدمات الصيرفة المنزلية والصيرفة المكتبية والصيرفة الهاتفية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الإنترنت. كذلك، أخذت أعداد متزايدة من هذه المصارف في التوسع في صيرفة التجزئة وصيرفة الشركات وبطاقات الائتمان وتمويل المشاريع.

وبجانب عمليات الدمج والتملك، فقد استمر القطاع المصرفي العربي في زيادة الإنفاق في مجالات تنمية الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة، حيث شكلت المصروفات على هذا النوع من الاستثمار جزءاً هاماً من إجمالي مصروفات المصارف عموماً.

ويضم القطاع المصرفي في الدول العربية نحو 365 مؤسسة مصرفية. وتشمل قاعدة هذا القطاع، المصارف التجارية التي توفر التمويل لأجل قصير نسبياً. ومن الملاحظ أن بعضاً من هذه المصارف أخذ في السنوات القليلة الماضية في العمل على تطوير هيكله التمويلية والمؤسسية، بحيث تم إصدار أوراق مالية لتوفير التمويل المتوسط والطويل الأجل.

وتعمل مصارف الدول العربية على تدعيم قواعدها الرأسمالية واحتياجاتها واحتجاز نسب من أرباحها المحققة من أجل تقوية حقوق المساهمين، نظراً لأهمية ذلك في توسعة نشاطها وأعمالها. وقد تمكنت المصارف العربية خلال الفترة الأخيرة، من قطع شوط كبير في إعادة هيكلة أطرها المؤسسية والقانونية. وعلى الرغم من التطور الذي تشهده مصارف الدول العربية، من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أن هذه المصارف لا زالت تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف الأخرى في الأسواق الدولية.

ويتميز هيكل ملكية الجهاز المصرفي في عدد من الدول العربية بارتفاع مساهمة القطاع العام، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وقد أثر وجود الملكية والسيطرة للقطاع العام في الهيكل المالي للمصارف على الاستراتيجيات والعمليات المصرفية بشكل كبير. وعلى الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العام في المصارف وتخفيف قيود الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي، إلا أن القطاع العام ما زال يمتلك حصة كبيرة من الجهاز المصرفي في عدد من هذه الدول. وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم في مجال خصخصة المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى، فإن الحكومات في عدد من الدول العربية ما زالت تسيطر على القطاع المصرفي عن طريق ملكيتها في معظم مؤسسات الوساطة المصرفية.

الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية (1)

ارتفعت الموجودات الإجمالية للمصارف التجارية بنسبة 4.4 في المائة خلال عام 2001 لتبلغ 565 مليار دولار مقابل 541 مليار دولار للعام الذي سبق. وعلى الرغم من أن نسبة نمو موجودات المصارف التجارية خلال العام كانت أقل من مثيلتها المحققة والبالغة 7.3 خلال العام الماضي إلا أنها جيدة نظراً للأحوال المالية الدولية غير المستقرة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق للدول العربية خلال العام.

وفيما يتعلق بالمصارف التجارية في الدول العربية فرادى، فمن الملاحظ أن موجوداتها مقومة بالعملة المحلية قد نمت بمعدلات متفاوتة في جميع الدول العربية خلال عام 2001. وسجلت المصارف في السودان أعلى نسبة نمو تليها المصارف في السعودية واليمن ومصر مقومة بالعملة المحلية. أما عند تقييم الموجودات بالدولار فيلاحظ انخفاض قيمتها مقارنة بالعام الماضي في كل من مصر وليبيا ويعزى ذلك إلى أن قيمة كل من الجنيه المصري والدينار قد انخفضت بدرجة ملحوظة مقابل الدولار الأمريكي في عام 2001. واحتفظت المصارف بالسودان أيضاً المرتبة الأولى، إذ نمت موجوداتها بنسبة تبلغ حوالي 27.5 في المائة خلال العام، وتلتها المصارف في سورية واليمن وقطر حيث نمت موجوداتها بنسب بلغت 20.4 في المائة و15.5 في المائة و14.1 في المائة على التوالي.

(1) لا تشمل جيبوتي والصومال وموريتانيا.

الودائع

تشير بيانات الميزانية المجمعة إلى أن الودائع الإجمالية للمصارف العربية مقومة بالدولار ارتفعت بنسبة بلغت 6.0 في المائة لتبلغ حوالي 355.0 مليار دولار في نهاية عام 2001. وقد سجلت ودائع القطاع الخاص زيادة مماثلة تقريباً إذ نمت بمعدل قدره 6.5 في المائة خلال العام. هذا، وقد نمت الودائع الجارية بمعدل بلغت نسبته 10.1 في المائة مقارنة بنمو الودائع الادخارية والأجلة الذي بلغ 5.2 في المائة. ويعزى ذلك جزئياً إلى تدني أسعار الفائدة الدولية والمحلية خلال العام.

ومن جهة أخرى ارتفعت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2001 بحوالي 4 نقطة مئوية لتصل إلى 49.9 في المائة مقارنة بنسبة قدرها 46 في المائة في العام الماضي. ويعود ذلك إلى أن إجمالي الودائع المصرفية قد ارتفع بنحو 6 في المائة خلال عام 2001 في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالدولار معدل نمو سالب في العام نفسه..

الجدول رقم (1) تطورات الودائع لدى المصارف التجارية⁽¹⁾

(مليون دولار)

الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الودائع الإجمالية	الودائع الإجمالية للقطاع الخاص	الودائع الجارية	الودائع الادخارية والأجلة للقطاع الخاص	السنة
46.0	334,950.7	308,986.5	79,491.9	229,494.6	2000
49.9	355,030.6	328,964.2	87,496.8	241,496.8	2001
8.5	6.0	6.5	10.1	5.2	نسبة التغير

المصدر: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

وفيما يتعلق بالمصارف التجارية على مستوى الدول العربية فرادى، فقد نمت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية مقومة بالدولار في جميع الدول العربية خلال عام 2001 مقارنة بالعام السابق باستثناء المصارف في جيبوتي وليبيا ومصر والمغرب. وبالنسبة للمصارف التي شهدت نمواً في ودائعها، فمن الملاحظ أن السودان واليمن وتونس قد سجلت أعلى نمو لهذه الودائع خلال العام. ومن حيث حجم الودائع الإجمالية للمصارف العربية، تحتل مصارف السعودية ومصر والإمارات المراتب الثلاث الأولى على التوالي وتشكل الودائع في الدول الثلاث حوالي 52.1 في المائة من مجموع ودائع المصارف التجارية العربية خلال العام.

(1) لا تشمل الصومال والعراق.

النشاط الإقراضي

تشير البيانات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى أن إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف العربية مقومة بالدولار قد نمت بمعدل بلغت نسبته 2.9 في المائة خلال العام في حين ارتفعت القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص بنسبة بلغت 3.8 في المائة خلال عام 2001 مقارنة بالعام الماضي. ومن الملاحظ أن التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية إلى القطاع الخاص في الدول العربية فرادى قد ارتفعت بصفة عامة، باستثناء خمس منها وهي جيبوتي ولبنان وليبيا ومصر والمغرب. إلا أن هذه التسهيلات مقومة بالعملة المحلية شهدت انخفاضاً ملموساً في جيبوتي بالنسبة لإجمالي التسهيلات الائتمانية، بلغت نسبته 18.4 في المائة خلال العام، في حين بلغت هذه النسبة في لبنان أقل من واحد في المائة. ومن جانب آخر، بلغت نسبة الارتفاع في السودان وموريتانيا وقطر وليبيا وعمان والأردن ومصر، 40.5 في المائة و20.4 في المائة و19.6 في المائة و14.2 في المائة و11.4 في المائة و12.6 في المائة و11.7 في المائة على التوالي.

كما يلاحظ أن نسبة ارتفاع الائتمان المقوم بالدولار والمقدم للقطاع الخاص في هذا العام كانت أقل من نسبة الارتفاع في العام الماضي بدرجة قليلة، ويعتبر هذا الوضع جيداً بالنظر إلى التطورات الاقتصادية خلال العام، والأحوال الاقتصادية والمالية الدولية غير المستقرة بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001 والتي انعكست سلباً على الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص، بالإضافة إلى انخفاض في سعر صرف العملة المحلية مقارنة بسعر الدولار الأمريكي في بعض الدول العربية. كما أن المناخ المصرفي الدولي تأثر بجهود مكافحة غسل الأموال نتيجة القوانين والضوابط المشددة التي طلب من المصارف التجارية العربية مراعاتها بشأن مكافحة غسل الأموال.

الجدول رقم (2) القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية

(مليون دولار)

السنة	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للاقتصادات العربية	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع العام	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	351,097.4	124,236.3	221,738.1	63.2	66.2	34.4
2001	361,387.1	127,742.8	230,116.8	63.7	64.8	36.5
نسبة لتغير	2.9	2.8	3.8	0.5	(1.4)	2.1

المصدر: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

القاعدة الرأسمالية

تشير بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى أن نسبة نمو القاعدة الرأسمالية (حسابات رأس المال) قد بلغت 2.2 في المائة خلال عام 2001⁽²⁾. ويلاحظ أن هذه النسبة كانت أقل من النسبة المحققة في عام 2000. وتظهر البيانات أن القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية العربية مقومة بالعملة المحلية ارتفعت في جميع المصارف باستثناء المصارف العُمانية التي سجلت نسبة انخفاض بلغت 1.7 في المائة خلال العام. وقد سجلت المصارف في السودان والجزائر وليبيا واليمن أعلى نمو في النسبة مقومة بالعملة المحلية إذ ارتفعت بنسبة 48 في المائة و41.7 في المائة و33 في المائة و22.6 في المائة على التوالي خلال العام. وعند تقييم القاعدة الرأسمالية بالدولار يلاحظ أنها ارتفعت في جميع الدول العربية باستثناء تونس وعمان ومصر وموريتانيا.

تطورات وأداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2001

أولاً: تطورات أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2001

شهدت أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2001 العديد من التطورات الهامة، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالأطر التشريعية والتنظيمية، وأنظمة التداول وأنظمة التسوية والحفظ المركزي، بالإضافة إلى أنشطة الوساطة ونوعية الخدمات المقدمة للمتعاملين. كما أصبحت هذه الأسواق أكثر انفتاحاً على بعضها البعض من خلال الإدراج المشترك، في الوقت الذي استمرت فيه في لعب دورها كأحد الوسائل الهامة لجذب الاستثمارات الخارجية ودعم وتيرة الخصخصة في الدول العربية.

فعلى الصعيد التشريعي والتنظيمي، أقدمت العديد من الدول العربية على تطوير التشريعات التي تحكم أسواق الأوراق المالية فيها لتتماشى مع المستجدات والمعايير الدولية، لتنظيم عملها وزيادة كفاءتها وتعزيز الدور الرقابي لها وتنشيط التعامل فيها. فقد أعدت السلطات السعودية مشروع قانون لسوق رأس المال يعمل على إحداث سوق منظم لإصدار وتداول الأوراق المالية. ويقوم هذا المشروع على استحداث ثلاث مؤسسات، تتمثل في هيئة الرقابة والإشراف، والبورصة، ومركز التسوية. كما يتضمن المشروع أحكاماً تتعلق بالوساطة في الأوراق المالية، الأمر الذي سيؤدي إلى الترخيص لشركات الوساطة غير المصرفية لأول مرة في المملكة. وتجدر الإشارة إلى أن التداول وفق النظام الحالي يتم من خلال فروع المصارف التجارية العشرة المخولة بذلك والتي سيتوجب عليها بمقتضى مشروع القانون الجديد تأسيس شركات وساطة منفصلة عنها إن رغبت في ممارسة نشاط الوساطة في مجال الأوراق المالية. ويأتي هذا المشروع في إطار سلسلة من الإصلاحات التشريعية التي تقوم بها السلطات السعودية والتي كان من أهمها قانون الاستثمار الأجنبي، وإعداد مشروع قانون جديد للشركات وقانون جديد لقطاع التأمين.

(2) لا يشمل الصومال والعراق.

وفي سوق البحرين للأوراق المالية، أعلنت إدارة السوق خلال عام 2001 عن عزمها تعديل متطلبات الإفصاح من قبل الشركات المدرجة في السوق من خلال توسيع نطاق المعلومات والبيانات المالية وغير المالية والتغييرات في الإدارة العليا الواجب الإفصاح عنها. ويأتي ذلك في إطار توجه السلطات لتطوير سوق الأوراق المالية بهدف تعزيز الثقة فيه وحماية المستثمرين. وفي سوق مسقط للأوراق المالية، تم خلال الربع الثالث من العام تطبيق قواعد جديدة لإدراج الشركات، وذلك في إطار زيادة الإفصاح وتعزيز الشفافية التي تسعى إليها السلطات المعنية للتعريف بالشركات الجديدة لمساعدة المستثمر على اتخاذ قرار الاستثمار السليم. وبمقتضى هذه التعديلات تم تقسيم السوق الثانوي إلى سوق نظامي (أول) وسوق موازي (ثاني) وسوق ثالث. وبمقتضى هذه التعديلات، فإنه يتم إدراج الشركات التي تتمتع بمراكز مالية وأداء مستقر وانتظام في تحقيق الأرباح وتوزيعها على الأقل على مدى السنوات الثلاث الأخيرة في السوق النظامي. أما بالنسبة للسوق الموازي فتقتضي هذه التعديلات إدراج الشركات ذات الأداء المالي المتوسط، على أن تبلغ نسبة الأرباح الصافية 50 في المائة من رأسمالها كحد أدنى. أما السوق الثالث، فيضم الشركات ذات الأداء الضعيف والتي تكون قد سجلت خسائر خلال السنوات الثلاث الأخيرة أو تلك التي تقل نسبة الأرباح الصافية المحققة فيها عن 50 في المائة من رأسمالها.

وفي تونس، أدخل مجلس إدارة البورصة في مطلع شهر يوليو 2001 بعض التعديلات على نسب العمولات سارية المفعول. ففيما يخص المعاملات التي تقل قيمتها عن 50 ألف دينار، تم خفض نسبة العمولة التي يدفعها كل من البائع والمشتري من 0.10 في المائة إلى 0.05 في المائة. أما المعاملات التي تفوق قيمتها 50 ألف دينار، فقد تم خفض نسبة العمولة بالنسبة لها من 0.01 في المائة إلى 0.005 في المائة. وفي لبنان، تم تعديل قواعد التعامل بالتداولات المجمعة وذلك بتخفيض الحد الأدنى لقيمة الصفقة الواحدة من 1.25 مليون دولار إلى 250 ألف دولار وذلك بالنسبة لأسهم شركة سوليدير، ومن 300 ألف دولار إلى 100 ألف دولار بالنسبة لأسهم البنوك وأخيراً من 100 ألف دولار إلى 50 ألف دولار لبقية الأسهم المدرجة في السوق.

وفي الكويت، أقرت الحكومة الكويتية بدء العمل بضريبة بلغت نسبتها 2.5 في المائة من أرباح الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات المتحققة من هذه الضرائب سوف توجه لدعم توظيف الوظائف في القطاع الخاص. وقد ارتفعت نسبة الضرائب المقطوعة من أرباح الشركات إلى 4.3 في المائة وذلك بإضافة ضريبة نسبتها 1.8 في المائة لصالح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. ومن الجدير ذكره، أن الضريبة الجديدة لا تطبق إلا على الشركات المدرجة في السوق وذلك خلافاً للضريبة السابقة التي تخضع لها جميع الشركات الكويتية.

وفي مصر، انتهت هيئة سوق المال خلال الربع الأول من عام 2001 من إعداد الأدلة الإرشادية وذلك للتأكد من مدى التزام الشركات المدرجة في البورصة بمتطلبات العرض والإفصاح ونشر القوائم المالية على أسس المعايير المحاسبية المصرية والدولية. ويمثل هذا الدليل بداية لسلسلة من الأدلة الإرشادية التي تعتزم الهيئة إعدادها ونشرها بهدف تعريف المتعاملين معها بنشاط الهيئة وما يجب عليهم اتباعه حتى تستطيع الهيئة تقديم خدماتها واطلاع المتعاملين على المتطلبات الضرورية لكل خدمة.

وفي مجال أنظمة التداول، قام العديد من الأسواق العربية بتحديث أنظمة التداول لديها بما يتماشى مع التطورات الدولية في هذا المجال، ومن أهمها قيام العديد من هذه الأسواق بميكنة أنظمة التداول لديها. فقد أدخل سوق الأسهم السعودي خلال شهر أكتوبر 2001 نظاماً جديداً لتداول الأسهم يعرف باسم "تداول". ومن خلال هذا النظام تقوم وحدات التداول التابعة للبنوك بإلغاء الإشعارات وتحويل كافة أسهم المستثمرين إلى حسابات يمكن من خلالها إجراء عمليات البيع والشراء. ويهدف النظام الجديد إلى إتمام دورة التداول بكفاءة عالية خلال فترة زمنية وجيزة، إذ تتم عملية نقل الملكية مباشرة بعد تنفيذ أوامر البيع والشراء. كما يوفر النظام الآلي الجديد معلومات عن الأسهم المتداولة في السوق بصورة فورية، ويحقق المساواة بين جميع المتعاملين. وفي الأردن، قرر مجلس إدارة بورصة عمان نقل تداول السوق الثالث وسوقي السندات وصناديق الاستثمار من مجموعة التسعير الثابت⁽¹⁾ إلى مجموعة التسعير المستمر وذلك اعتباراً من مطلع شهر أكتوبر 2001. وفي لبنان، أنهت إدارة البورصة خلال شهر يونيو 2001 العمل بنظام تداول التثبيت وإحلاله بنظام التداول المستمر⁽²⁾ والذي كانت قد باشرت به بصورة تجريبية في نهاية عام 2000. وتجدر الإشارة إلى وجود أنظمة تداول آلي متطورة في كل من أسواق الأردن والبحرين والكويت ومصر وتونس والمغرب وعمان وفلسطين والإمارات ولبنان.

ومن جانب آخر، شهد نشاط الوساطة في أسواق الأوراق المالية العربية تطوراً ملحوظاً، إذ ارتفع عدد شركات الخدمات الاستثمارية والمالية وتنوعت في أنشطتها وخدماتها وتوسعت هذه الشركات في مجالات التسويق وتغطية الإصدارات الأولية وإدارة المحافظ للغير بجانب قيامها بأعمال الوساطة بالعمولة والوساطة بالشراء والبيع لصالح محافظها.

وفيما يتعلق بالأوراق المالية المتداولة في أسواق الأوراق المالية العربية، فقد تم في عدد من هذه الأسواق إدخال أدوات مالية جديدة للتعامل. ففي مصر، تم استحداث نشاط التوريق العقاري، مما أدى إلى بروز أدوات مالية جديدة أطلق عليها اسم "سندات التوريق"، وتم إضافة نشاط توريق الحقوق المالية إلى نشاط الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية. ومن جهة أخرى، قامت هيئة سوق المال بإصدار القواعد والضوابط بشأن تصنيف الشركات الراغبة في إصدار سندات أوراق مالية أخرى والتي تشمل الشركات الناشطة في مجال توريق الحقوق المالية. وفي البحرين، أصدرت مؤسسة النقد البحرينية خلال شهر سبتمبر صكوك التأجير الإسلامي التي تمتد فترة استحقاقها إلى خمس سنوات وذلك بقيمة إجمالية بلغت 100 مليون دولار. وتأتي هذه الخطوة في إطار تطوير الأدوات المالية الاستثمارية الإسلامية المتاحة في السوق النقدي، وذلك بعد أن أقدمت في وقت سابق على إصدار صكوك السلم الإسلامي والتي تمثل صكوك قصيرة الأجل ذات استحقاق لثلاثة أشهر.

وفي مجال التعاون بين أسواق الأوراق المالية العربية، بدأت الأسواق المالية في كل من سلطنة عُمان، والكويت ومملكة البحرين، خلال شهر أبريل من عام 2001، بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الربط الإلكتروني فيما بينها.

(1) مجموعة التسعير الثابت: هي مجموعة الأوراق المالية التي يتم تداولها على سعر ثابت خلال جلسة التداول يمثل آخر سعر توازن تأشيرتي عند الافتتاح.
(2) مجموعة التسعير المستمر: هي مجموعة الأوراق المالية التي يتم تداولها خلال جلسة التداول على عدة أسعار والتي تتم خلال مراحل الجلسة المختلفة.

وفي مجال **الافتتاح على الاستثمارات الأجنبية**، عملت الدول العربية بصورة متزايدة على فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وإزالة العوائق التي تحول دون دخولها. وفي هذا المجال، أقرت السلطات الكويتية القانون رقم 8 لسنة 2001 في شأن الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت. وكانت السلطات الكويتية قد أقرت أيضاً تنظيم القانون رقم 20 لسنة 2000 بشأن السماح لغير الكويتيين بالتملك في شركات المساهمة الكويتية. وتمنح هذه الأحكام المستثمرين الأجانب إعفاءات ضريبية لعشر سنوات، وتسمح للشركات الأجنبية بالمشاركة في مشاريع القطاعات الأساسية في الاقتصاد، كما تمنح إعفاءات جمركية لبعض الصناعات، بالإضافة إلى توفير جوانب الحماية والضمانات للمستثمرين. وفي هذا الإطار، أقرت السلطات الكويتية خفض السقف الأعلى للضريبة على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في الكويت من 55 في المائة إلى 25 في المائة على أن يتم منح هذه الشركات حوافز ضريبية إضافية عند توظيف عمالة كويتية. وتجدر الإشارة إلى أن الدول التي لا تفرض أية قيود على الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية تضم كلاً من مصر والمغرب والأردن والجزائر ولبنان. أما الدول التي تفرض بعض هذه القيود وبنسب متفاوتة فتضم كل من تونس ودول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: الخصخصة

استمرت أسواق الأوراق المالية العربية في لعب دورها الرامي إلى إنجاح عمليات الخصخصة التي تنفذها الدول العربية المعنية. ففي تونس، قررت السلطات المختصة خلال النصف الأول من عام 2001 عرض عشر شركات للبيع كما قررت فتح قطاع الاتصالات للقطاع الخاص. وفيما يخص القطاع المالي، تم اختيار مصرف استشاري لبيع حصة الحكومة في مصرف الاتحاد الدولي للبنوك الذي تشارك الخطوط الجوية التونسية في رأسماله بمقدار 25 في المائة، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة 13.5 في المائة والحكومة بنسبة قدرها 51.77 في المائة. وفي الكويت، باعت الهيئة العامة للاستثمار، خلال الربع الثاني من عام 2001، نحو 113 مليون سهم من أسهمها في شركة الاتصالات عبر الاكثتاب العام بقيمة إجمالية بلغت 553.7 مليون دولار. ومع تنفيذ هذه العملية وصلت حصيلة الحكومة من إيرادات الخصخصة إلى ما يقارب 3.8 مليار دولار منذ انطلاق برنامج الخصخصة.

وفي المملكة العربية السعودية، تحولت أكثر من عشر شركات من عائلية إلى شركات مساهمة عامة، وأصبحت مؤهلة لطرح أسهمها للاكتتاب العام في سوق الأسهم السعودي. كما أعلنت مجموعة الجريسي، التي يقدر حجم أعمالها بأكثر من مليار ريال، أنها تنوي تحويل نفسها إلى شركة مساهمة عامة من خلال طرح أسهمها في السوق المحلي بعد أن تتخذ جميع التدابير التي حددتها وزارة التجارة في هذا المجال. وفي الإطار نفسه، أعلن مجلس الخصخصة أنه على وشك الانتهاء من الدراسات اللازمة لمشروع شبكة السكك الحديدية الجديدة والتي سوف يساهم فيها القطاع الخاص المحلي. وفي سلطنة عمان واصلت السلطات المعنية جهودها الرامية إلى إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تطوير وتجديد قطاعات البنية التحتية حيث وقعت هذه السلطات اتفاقيات أولية مع مستثمرين استراتيجيين لبناء وتحديث محطات للطاقة في بركاء وصلالة والكامل. ومن المفترض أن يتم تأسيس شركات مساهمة لهذه الغرض وأن يتم طرح أجزاء من رأسمالها لاحقاً للاكتتاب. ويقدر أن يكون حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع الثلاثة حوالي 820 مليون دولار.

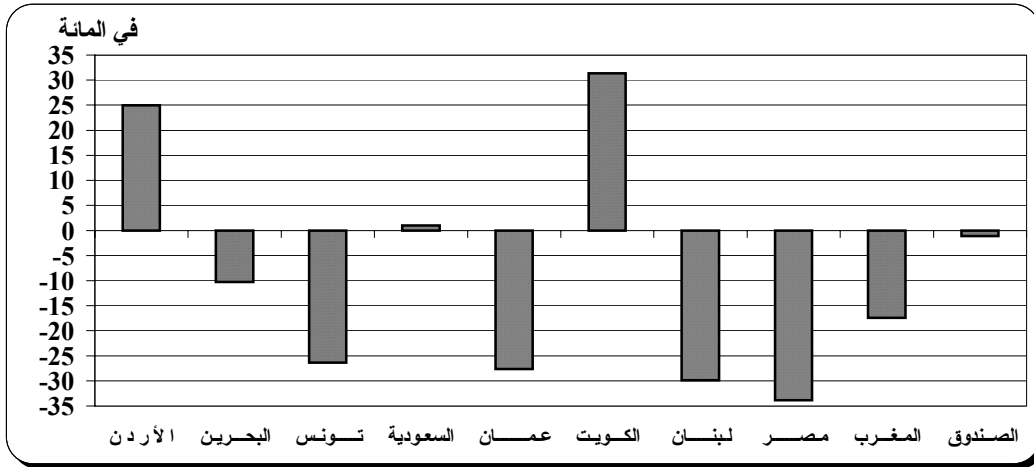
أما في لبنان، فقد واصلت السلطات المعنية تهيئة الإطار التشريعي والمؤسسي لعمليات الخصخصة حيث أقرت قانوناً ينظم قطاع المياه تمهيداً لخصخصته. كما تمهد السلطات لخصخصة قطاع الاتصالات بأكمله. كما قررت الحكومة تحويل مؤسسة الكهرباء إلى شركة مساهمة ويبيع ما بين 15 في المائة و30 في المائة من رأسمالها لمستثمر استراتيجي ثم طرح بقية الأسهم للاكتتاب العام من خلال بورصة بيروت.

وفي مصر، بلغت قيمة أسهم الشركات التي تمت خصخصتها من خلال سوق الأوراق المالية خلال عام 2001 حوالي 146.3 مليون دولار. كما استمرت الحكومة المصرية في تنفيذ برنامجها الرامي إلى إعادة هيكلة الشركات الخاسرة من خلال فصل الوحدات الصغيرة التي تتميز بإمكانية تحقيق الأرباح. وبصورة إجمالية، فإنه وبالنسبة لحصيلة برنامج الخصخصة منذ بدايته، فقد تم بيع 185 شركة ومصنعاً ذات قيمة إجمالية قدرها 3.7 مليار دولار من بينها 38 شركة تم بيع أسهمها من خلال سوق الأوراق المالية بمصر. وأخيراً في المغرب، واصلت السلطات المعنية جهودها الرامية إلى خصخصة قطاعات الاتصالات والنقل، والمياه، والمصارف، وقد تم في هذا الإطار بيع بعض الفنادق. كما أقدمت بعض المصارف التجارية الأجنبية مثل مصرف باريبا على شراء أسهم في البنك المغربي للتجارة والصناعة لتصل حصته إلى 51.5 في المائة من رأسمال المصرف المغربي.

ثالثاً: أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2001

أظهر المؤشر المركب لصندوق النقد العربي في نهاية عام 2001 تراجعاً في الأداء العام لأسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة. فقد انخفض المؤشر بنسبة 1.1 في المائة مقارنة مع عام 2000، الشكل (2).

الشكل (2) : التغير في مؤشر الصندوق المركب وأسواق الأوراق المالية العربية بين عامي 2000 و 2001



وبالنسبة لأداء الأسواق فرادى، فقد انخفضت خلال عام 2001 مؤشرات ستة أسواق عربية من بين الأسواق التسعة المشاركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية التابعة للصندوق والتي تضم أسواق الأوراق المالية في الأردن والبحرين وتونس والسعودية وسلطنة عمان والكويت ولبنان ومصر والمغرب. فقد سجل سوق المال بمصر خلال هذا العام أعلى انخفاض وبما يقارب 34.0 في المائة تلتها بورصة بيروت ثم سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة 30.0 في المائة و27.7 في المائة على التوالي. ويعزى انخفاض الأسعار في سوق المال بمصر إلى ضعف أداء الشركات المدرجة في السوق بالإضافة إلى تخفيض سعر الجنيه مقابل الدولار خلال عام 2001. أما بالنسبة لسوق مسقط للأوراق المالية فيعزى التراجع في أدائه بشكل أساسي إلى تراجع أداء قطاع البنوك نتيجة لتدني أرباحه المحققة وخاصة في ظل ارتفاع حجم القروض الهالكة.

وفي المقابل ارتفع مؤشر الصندوق الذي يحتسبه لسوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 31.3 في المائة ومؤشر الصندوق لبورصة عمان بنسبة 25.0 في المائة، ومؤشر الصندوق الذي يحتسبه لسوق الأسهم السعودي بنسبة 1.0 في المائة. كما ارتفعت المؤشرات المحلية التي تحتسبها هذه الأسواق بنسبة 26.8 في المائة في سوق الكويت، و29.8 في المائة في بورصة عمان، و7.6 في المائة في سوق الأسهم السعودي. ويعزى التحسن في أداء هذه الأسواق بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار الفائدة على العملة المحلية بالإضافة إلى تحسن نتائج الشركات المدرجة في هذه الأسواق.

وبالمقارنة مع أداء أسواق الأوراق المالية الدولية، فإنه يمكن القول أن أداء أسواق الأوراق المالية العربية، كما يعكسه المؤشر المركب للصندوق، كان أكثر استقراراً، إذ انخفضت أهم المؤشرات العالمية بنسب متفاوتة هذا العام وذلك نتيجة للأحداث التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال الربع الأخير من هذا العام. فقد انخفض مؤشر نيكي بنسبة 25.5 في المائة، ومؤشر CAC بنسبة 22.0 في المائة، مؤشر FTSE 100 بنسبة 16.2 في المائة، ومؤشر S&P 500 بنسبة 13.0 في المائة، وأخيراً مؤشر مؤسسة التمويل الدولية (ستاندرد آند بورز) الخاص بالأسواق الناشئة بنسبة 2.8 في المائة.

وفيما يتعلق بالقيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية المدرجة في القاعدة، فإنه وعلى الرغم من انخفاض الأسعار، فقد ارتفعت هذه القيمة خلال عام 2001 بنسبة 2.8 في المائة لتبلغ 152.2 مليار دولار، الجدول رقم (4). وتجدر الإشارة إلى أن القيمة السوقية سجلت أعلى ارتفاع لها في سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 34.3 في المائة تلاه بورصة عمان بنسبة 27.7 في المائة، في حين سجلت القيمة السوقية في سوق مسقط للأوراق المالية أعلى انخفاض وذلك بنسبة 25.1 في المائة تلاه بورصة بيروت بنسبة 21.1 في المائة. وفيما يتعلق بعدد الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية العربية فقد ارتفع خلال عام 2001 إلى 1687 شركة مقابل 1678 شركة خلال العام السابق. وبمقارنة القيمة السوقية لهذه الأسواق بالنتائج المحلي الإجمالي للدول المعنية فإنه يلاحظ زيادة هذه النسبة بين عامي 2000 و2001 في كل من الكويت والأردن والبحرين. فقد ارتفعت في الكويت من 55.4 في المائة إلى 81.3 في المائة، وفي الأردن من 58.4 في المائة إلى 71.5 في المائة، وفي البحرين من 83.1 في المائة إلى 83.6 في المائة. أما في الأسواق الأخرى فقد سجلت هذه النسبة انخفاضاً بنسب متفاوتة. فقد انخفضت في السعودية من 41.1 في المائة

في عام 2000 إلى نحو 39.0 في المائة في عام 2001، وفي المغرب من 33.1 في المائة إلى 27.0 في المائة وفي مصر من 32.1 في المائة إلى 26.5 في المائة وفي عُمان من 17.8 في المائة إلى 13.2 في المائة وفي تونس من 14.5 في المائة إلى 11.1 في المائة وأخيراً في لبنان من 9.6 في المائة إلى 7.5 في المائة.

الجدول رقم (4)
أداء أسواق الأوراق المالية العربية
2001-1995

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
152,230.05	148,158.37	149,400.43	122,971.53	145,186.91	107,766.47	84,564.83	القيمة السوقية (مليون دولار)
42,687.85	36,538.93	35,594.16	35,536.37	63,894.75	30,529.62	14,988.24	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
23,522.53	9,073.07	11,865.52	15,837.26	35,856.03	26,621.45	9,590.30	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
1687	1678	1,634.00	1,446.00	1,184.00	1,091.00	1,081.00	عدد الشركات المدرجة
28.04	24.66	23.86	28.92	43.90	28.28	17.71	معدل دوران الأسهم (%)
101.08	102.21	114.30	104.12	138.45	119.93	108.30	المؤشر المركب للصندوق

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية.

ومن جانب آخر، ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في أسواق الأوراق المالية العربية خلال العام بنسبة 16.8 في المائة لتبلغ حوالي 42.7 مليار دولار مقارنة مع 36.5 مليار دولار سجلت خلال عام 2000. وارتفع بذلك متوسط التداول اليومي لهذه الأسواق إلى 620.5 مليون دولار مقابل 556.6 مليون دولار خلال عام 2000.

كذلك ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال العام بنسبة كبيرة ليبلغ 23.5 مليار سهم مقارنة مع 9.1 مليار سهم خلال عام 2000. وقد نجم هذا الارتفاع بشكل أساسي عن ارتفاع عدد الأسهم المتداولة لسوق الكويت للأوراق المالية، إذ ارتفع خلال هذا العام بنسبة كبيرة بلغت 208.0 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الأسهم المتداولة في هذا السوق يشكل ما يقارب 88.5 في المائة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة لأسواق الأوراق المالية العربية المدرجة في القاعدة.

وبالنسبة لمعدل الدوران، وهو نسبة قيمة الأسهم المتداولة إلى القيمة السوقية، والذي يمثل مؤشراً لسيولة السوق، فقد ارتفع هذا المعدل من 24.7 في المائة خلال عام 2000 إلى 28.0 في المائة خلال عام 2001، مما يشير إلى ارتفاع نسبة السيولة في إجمالي أسواق الأوراق المالية المشاركة في قاعدة بيانات الصندوق. وفيما يتعلق بأداء الأسواق فرادى، فقد شهدت خمسة أسواق ارتفاعاً في معدل الدوران خلال عام 2001. حيث ارتفع هذا المعدل في سوق الكويت

للأوراق المالية من 21.3 في المائة إلى 43.9 في المائة، وفي سوق الأسهم السعودي من 25.6 في المائة إلى 30.4 في المائة، وفي بورصة عمان من 8.2 في المائة إلى 14.8 في المائة، وفي سوق البحرين من 3.7 في المائة إلى 3.8 في المائة، وفي سوق مسقط للأوراق المالية من 15.7 في المائة إلى 15.9 في المائة. أما الأسواق الأربعة الأخرى، فشهدت انخفاضاً في معدل الدوران بنسب متفاوتة. فقد انخفض في سوق المال بمصر من 38.3 في المائة إلى 24.3 في المائة وفي بورصة تونس من 24.5 في المائة إلى 15.3 في المائة وفي بورصة بيروت من 7.5 في المائة إلى 4.2 في المائة، وأخيراً في بورصة الدار البيضاء في المغرب من 11.1 في المائة إلى 9.3 في المائة.

وفيما يخص الأسواق المالية غير المدرجة في قاعدة بيانات الصندوق، فقد ارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة 42.1 في المائة لتبلغ حوالي 7.4 مليار دولار. كما ارتفع المؤشر العام من 123.3 نقطة إلى 169.2 نقطة، مسجلاً بذلك زيادة قدرها 37.2 في المائة خلال عام 2001 ومعوضاً بذلك الانخفاض الذي شهده خلال عام 2000 والبالغ 8.0 في المائة. ومن جهة أخرى تشير المؤشرات الرئيسية لسوق الدوحة للأوراق المالية إلى أن السوق حقق أداءً جيداً خلال عام 2001، إذ ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنحو 61.4 في المائة، في حين ارتفعت قيمة هذه الأسهم بحوالي 73.1 في المائة. وعلى الرغم من أنه لم يتم إدراج أسهم جديدة في السوق خلال هذا العام إلا أن هذا النشاط المكثف الذي شهده السوق أدى إلى زيادة عدد العقود المنفذة في قاعة السوق بما نسبته 29.0 في المائة، وزيادة المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة بما نسبته 71.0 في المائة. ومن المؤشرات الإيجابية التي شهدتها السوق انخفاض قيمة تحويلات الأسهم خارج قاعة التداول بحوالي 34.8 في المائة بالمقارنة مع أرقام 2000.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، ارتفعت القيمة السوقية لسوق دبي المالي بنحو 6 في المائة مقارنة مع نهاية عام 2000 لتصل إلى 7.9 مليار دولار. كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنحو 135.4 في المائة ليبلغ 21.5 مليون سهم، وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بحوالي 150.8 في المائة لتبلغ حوالي 111.5 مليون دولار مع نهاية الفترة. وفيما يتعلق بالأدوات المالية المتداولة في السوق، فقد تم إدراج سندات شركة الإمارات للطيران وصندوقين للاستثمار في هذا السوق. ومن جانب آخر، سجل سوق أبوظبي للأوراق المالية، الذي باشر عمله في 15 نوفمبر 2000، تطورات إيجابية إذ بلغ عدد الشركات المدرجة فيه 15 شركة مقابل 14 في العام السابق، كما ارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بنحو 81.2 في المائة لتبلغ 5.8 مليار دولار، وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة من 2.2 مليون دولار إلى 145.3 مليون دولار، وبذلك قفز المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة من 54 ألف دولار إلى 0.6 مليون دولار في عام 2001.

وفيما يخص بورصة الجزائر سجل عدد أوامر البيع والشراء زيادة نسبتها 20.3 في المائة، بين عامي 2000 و2001، كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنحو 12.2 في المائة. وعلى الرغم من ارتفاع عدد الأسهم المتداولة، فقد انخفضت قيمة هذه الأسهم بحوالي 28.2 في المائة. ومن جهة أخرى، يذكر أنه لم تُدرج أي شركة جديدة في بورصة الجزائر حيث لازال عدد الشركات المدرجة فيها يبلغ ثلاث شركات.

ملحق (1/7) : معدلات النمو في السيولة المحلية
(2001-1996)

(نسب مئوية)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	
11.03	9.66	11.33	7.49	9.88	9.21	مجموع الدول العربية
5.80	10.18	11.97	8.06	7.75	0.30	الأردن
10.56	11.12	28.89	4.19	9.05	6.86	الإمارات
9.24	10.22	4.30	16.56	7.85	3.10	البحرين
10.05	14.20	18.85	5.25	15.06	13.35	تونس
23.68	13.00	14.01	19.08	18.19	14.45	الجزائر
7.53	1.13	3.83-	4.13-	4.55-	7.41-	جيبوتي
4.99	4.48	6.77	3.70	5.22	7.68	السعودية
25.31	33.86	24.63	31.09	37.67	65.30	السودان
23.53	18.99	13.42	10.52	8.37	10.05	سورية
...	الصومال
...	العراق
9.21	6.02	6.39	4.77	24.51	8.06	عمان
0.01-	10.68	11.35	8.04	9.86	5.56	قطر
12.81	6.32	1.61	0.78-	3.89	0.60-	الكويت
7.47	9.84	11.68	15.02	19.34	27.79	لبنان
10.25	12.27	6.99	2.15	1.40	1.34	ليبيا
13.17	11.02	10.07	9.54	13.05	12.24	مصر
14.08	8.44	10.24	6.04	9.18	6.70	المغرب
13.58	16.09	2.15	4.15	8.00	5.06-	موريتانيا
18.66	25.11	13.78	11.72	10.70	8.57	اليمن

المصدر : بيانات وطنية، وصندوق النقد العربي، النقد والائتمان في الدول العربية 1990-2000 وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، أبريل 2002 .

ملحق (2/7) : التغيير السنوي في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
(2001 و 2000)

(نسب مئوية)

صافي البنود الأخرى		الائتمان المحلي (صافي)		صافي الموجودات الأجنبية		
2001	2000	2001	2000	2001	2000	
16.78	14.42	11.38	1.91	3.61	28.26	الأردن
4.65	5.56	12.84	4.38	4.90	13.65	الإمارات
15.43-	321.88	6.36	5.87	7.18	38.96	البحرين
5.62-	6.09	4.24	15.31	19.05	23.66-	تونس
18.05	35.44	5.38-	19.51-	68.84	357.57	الجزائر
6.22	4.45-	10.48-	11.85	28.18	11.09-	جيبوتي
10.26	13.23	10.04	0.94-	2.80	18.03	السعودية
5.47-	1.55	30.12	30.98	2.74-	7.12	السودان
20.16	24.67	18.58	7.46-	24.96	41.14	سورية
...	الصومال
...	العراق
12.30	5.48	14.54	9.89	5.44-	6.69-	عمان
11.25	9.69	3.51	13.59-	2.64	138.06	قطر
3.74	3.94	732.00	2.94-	19.06	46.32	الكويت
5.09-	9.82	11.61	15.21	16.15-	5.70-	لبنان
41.11	0.56	1.74	5.80-	52.56	69.14	ليبيا
7.64-	5.45	10.19	11.65	3.92-	10.15-	مصر
12.43	2.95-	0.56	9.21	86.43	7.46-	المغرب
15.49	27.86	61.77	1,182.05-	12.72	235.98	موريتانيا
58.08	60.87	37.91-	69.07-	33.81	143.62	اليمن

المصدر : مصدر الملحق (1/7) .

ملحق (3/7) : مساهمة العوامل المؤثرة على التغيير في السيولة المحلية
(2001-1996)

(نسب مئوية)

صافي البنود الأخرى						الائتمان المحلي (صافي)												صافي الأصول الأجنبية							
2001	2000	1999	1998	1997	1996	2001		2000		1999		1998		1997		1996		2001	2000	1999	1998	1997	1996		
						حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع								
3.0-	3.8-	2.6	5.3	7.3-	2.2	0.5	6.9	3.4-	0.8	1.3	8.2	2.9	12.3	4.4	13.8	1.8-	5.5	7.1	12.6	0.4	10.0-	3.4	1.5	مجموع الدول العربية	
4.8-	4.0-	3.5-	6.6-	2.8-	1.8-	2.8	8.7	1.3-	1.6	1.7	5.1	9.9	12.7	1.2-	2.4	2.2-	1.8	1.9	12.6	10.4	2.0	8.1	0.3	الأردن	
2.4-	3.0-	2.0-	8.5-	4.0-	2.9-	1.7	8.9	4.7-	3.2	16.1-	8.1-	1.3-	12.3	0.7	14.2	2.6	10.3	4.0	10.9	38.9	0.4	1.2-	0.6-	الإمارات	
1.7	9.5-	3.8	1.3-	1.6	4.8	2.3	3.8	0.4-	3.6	3.2	10.8	4.5	9.9	1.6	9.6	3.5-	3.0-	3.7	16.1	10.3-	8.0	3.4-	1.3	البحرين	
2.5	2.9-	5.3	6.7-	44.6-	9.4	5.8-	5.7	1.4-	20.5	0.4-	9.3	3.5	13.5	30.5	55.6	1.3-	0.0-	1.8	3.4-	4.3	1.5-	4.0	3.9	تونس	
4.3-	7.1-	2.2-	15.5	17.2-	10.3-	6.7-	4.2-	10.4-	21.2-	9.0	24.9	11.0	10.0	15.6	11.8	15.1-	11.3	32.2	41.3	8.6-	6.4-	23.6	13.5	الجزائر	
1.5-	1.1	4.7	1.8	1.5	3.4-	1.1	7.0-	1.1	7.2	0.8	25.9-	11.7-	3.0-	2.5-	2.8-	3.4	5.2	16.1	7.2-	17.3	2.9-	3.3-	9.2-	جيبوتي	
4.8-	5.7-	9.5	10.4	10.0-	4.8-	3.6	7.8	3.5-	0.8-	10.9	8.1	2.2	13.1	5.8	11.3	0.9	1.4-	1.9	10.9	10.9-	19.8-	3.9	13.9	السعودية	
13.0	5.0-	36.6	141.2	64.7	338.7	8.5	17.7	3.6	18.6	13.0	17.0	2.2-	1.5	9.3	15.9	47.7	75.7	5.4-	20.2	29.0-	111.7-	42.9-	349.1-	السودان	
5.2-	6.1-	6.6	3.8	7.0-	2.4-	6.8	7.8	5.9-	4.0-	8.2-	3.0-	1.1-	2.4-	4.6-	2.3	5.0-	1.9-	21.0	29.1	9.8	9.1	13.1	14.3	سورية	
...	الصومال
...	العراق
6.1-	2.7-	1.6-	5.4-	10.8-	1.1-	8.6	17.1	9.5	11.2	10.7-	0.2-	7.6	26.8	7.8-	29.1	1.3-	12.6	1.8-	2.4-	8.2	16.7-	6.2	3.4-	عُمان	
4.5-	3.9-	10.3-	2.6	5.7-	1.7-	21.6-	3.2	9.7-	16.1-	5.4-	19.2	3.1-	18.1	4.0-	13.5	4.6-	7.5	1.3	30.7	2.5	12.6-	2.1	0.3-	قطر	
1.6-	1.7-	0.8-	4.8-	3.2-	1.5	4.1-	7.9	7.3-	3.5-	2.7-	0.9	1.4-	6.0	2.7-	14.2	10.8-	1.3-	6.5	11.5	1.5	1.9-	7.2-	0.8-	الكويت	
1.0	1.8-	0.7	1.0	1.9-	0.9	10.7	10.7	10.5	13.4	5.2	10.8	10.6	20.0	13.4	23.7	12.9	24.2	4.2-	1.7-	0.2	6.0-	2.5-	2.7	لبنان	
12.7-	0.2-	0.9	2.1	12.1-	12.7	4.5-	1.6	23.8-	6.2-	13.2-	3.4	4.3	3.5	4.5-	4.4	11.6-	4.2-	21.4	18.7	2.7	3.5-	9.1	7.1-	ليبييا	
1.8	1.3-	2.9-	2.3-	1.9-	4.6-	2.4	11.7	7.5	13.3	3.4	17.9	2.5	18.3	4.0	17.4	0.8-	14.0	0.3-	1.0-	5.0-	6.5-	2.4-	2.9	مصر	
2.6-	0.7	0.0-	1.7-	0.6-	3.1-	2.6-	0.6	3.7	9.4	3.5-	0.8-	6.7	2.2	7.3	1.7	8.5	16.1	1.6-	6.6	1.0	2.5	1.3	1.3	المغرب	
7.0-	20.3-	8.4	26.8	5.5	12.5-	2.5-	11.3	65.0-	23.2-	39.5-	13.7-	41.0-	32.3-	44.5-	32.7-	60.6-	45.4-	9.3	59.6	24.3	9.6	35.3	52.8	موريتانيا	
10.3-	8.4	0.9-	1.2-	6.6-	7.0-	9.9-	5.7-	45.4-	42.2-	14.1-	11.6-	18.5	23.9	2.0-	1.8	7.1-	10.4-	34.7	75.7	26.2	10.9-	15.5	26.0	اليمن	

المصدر : مصدر الملحق (1/7).

ملحق (4/7) : مكونات السيولة المحلية
(2001-1996)

(نسب مئوية)

2001		2000		1999		1998		1997		1996		
شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	
58.40	41.60	58.53	41.47	58.66	41.34	58.37	41.63	56.96	43.04	56.18	43.82	مجموع الدول العربية
73.05	26.95	72.74	27.26	73.66	26.34	73.22	26.78	70.55	29.45	70.26	29.74	الأردن
74.78	25.22	75.93	24.07	76.25	23.75	71.89	28.11	73.25	26.75	74.40	25.60	الإمارات
76.57	23.43	79.33	20.67	78.22	21.78	80.51	19.49	78.39	21.61	77.53	22.47	البحرين
58.36	41.64	57.72	42.28	56.23	43.77	55.17	44.83	55.94	44.06	53.54	46.46	تونس
40.93	59.07	37.24	62.76	39.40	60.60	36.82	63.18	37.90	62.10	35.62	64.38	الجزائر
49.36	50.64	46.95	53.05	41.80	58.20	45.93	54.07	42.44	57.56	39.22	60.78	جيبوتي
45.69	54.31	47.40	52.60	47.98	52.02	50.27	49.73	48.10	51.90	48.58	51.42	السعودية
37.20	62.80	32.30	67.70	34.24	65.76	36.76	63.24	36.77	63.23	34.30	65.70	السودان
39.68	60.32	34.57	65.43	33.86	66.14	32.49	67.51	30.96	69.04	30.01	69.99	سورية
...	الصومال
...	العراق
73.54	26.46	77.79	22.21	77.53	22.47	76.41	23.59	73.50	26.50	69.26	30.74	عمان
81.85	18.15	84.53	15.47	83.92	16.08	81.93	18.07	80.88	19.12	80.24	19.76	قطر
82.18	17.82	82.02	17.98	82.14	17.86	84.87	15.13	83.62	16.38	83.05	16.95	الكويت
95.53	4.47	95.15	4.85	94.96	5.04	94.89	5.11	94.47	5.53	94.00	6.00	لبنان
32.51	67.49	28.15	71.85	33.61	66.39	34.20	65.80	32.25	67.75	31.85	68.15	ليبيا
81.76	18.24	80.52	19.48	79.63	20.37	79.27	20.73	79.23	20.77	79.23	20.77	مصر
37.09	62.91	38.09	61.91	37.95	62.05	38.64	61.36	39.01	60.99	38.17	61.83	المغرب
27.15	72.85	26.71	73.29	30.68	69.32	33.41	66.59	34.11	65.89	34.31	65.69	موريتانيا
49.79	50.21	47.90	52.10	45.37	54.63	46.02	53.98	44.24	55.76	41.87	58.13	اليمن

المصدر : مصدر الملحق (1/7) .

ملحق (5/7) : إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية ⁽¹⁾
(2001 و 2000)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج الإجمالي المحلي (عملة محلية)		نسبة التغير		2001		2000		
2001	2000	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
		6.0		355,015.3		334,927.4		مجموع الدول العربية
110.6	108.3	6.7	6.7	9,764.6	6,923.1	9,152.0	6,488.8	الأردن
69.6	62.6	6.8	6.8	47,195.4	173,325.0	44,209.7	162,360.0	الإمارات
87.9	81.8	7.0	7.0	6,971.5	2,621.3	6,517.6	2,450.6	البحرين
46.0	44.8	4.8	11.1	9,036.5	13,268.3	8,624.8	11,948.0	تونس
33.1	27.3	21.5	25.5	17,933.3	1,395,560.0	14,754.5	1,111,647.0	الجزائر
37.9	38.2	2.9	2.9	217.1	38,581.0	211.0	37,495.0	جيبوتي
40.3	37.3	6.6	6.6	75,066.8	281,125.0	70,390.4	263,612.0	السعودية
8.3	6.6	38.6	41.0	1,031.1	269,565.0	743.7	191,228.0	السودان
53.8	43.6	30.5	30.5	11,036.2	510,425.0	8,455.6	391,073.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
34.1	31.6	8.3	8.3	6,792.5	2,611.7	6,270.0	2,410.8	عمان
72.3	60.7	17.0	17.0	11,680.8	42,518.0	9,984.9	36,345.0	قطر
89.9	72.2	13.3	14.0	29,405.9	9,038.2	25,948.2	7,931.7	الكويت
0.2	0.2	7.2	7.2	34,334.8	51,759.7	32,041.8	48,303.0	لبنان ⁽²⁾
41.7	40.1	5.6-	14.0	12,200.5	7,958.4	12,918.4	6,979.8	ليبييا
72.8	68.0	6.0-	14.4	58,693.6	263,534.1	62,448.2	230,434.0	مصر
66.2	62.5	5.3	14.7	21,671.7	250,525.0	20,571.2	218,446.0	المغرب
21.9	19.4	18.4	24.0	209.4	55,327.0	176.9	44,634.0	موريتانيا
20.0	16.6	17.6	23.0	1,773.6	307,308.6	1,508.5	249,795.9	اليمن

(1) لا تشمل ودائع غير المقيمين .

(2) البيانات بالعملة المحلية مقدرة بمليارات وحدة عملة محلية.

المصدر : المصارف وسلطات النقد المركزية العربية، الإحصاءات المالية الدولية مايو 2001

ملحق (6/7) : القواعد الرأسمالية
للمصارف التجارية العربية
(2001 و 2000)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة التغير		2001		2000		
الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
2.1		57,905.6		56,687.0		مجموع الدول العربية
4.2	4.2	2,025.7	1,436.2	1,943.4	1,377.9	الأردن
7.4	7.4	10,025.1	36,817.0	9,332.3	34,273.0	الإمارات
6.0	6.1	829.5	311.9	782.2	294.1	البحرين
1.2-	4.8	2,026.8	2,976.0	2,050.8	2,841.0	تونس
37.1	41.7	1,572.5	122,374.0	1,146.6	86,388.0	الجزائر
1.2	1.3	43.0	7,646.0	42.5	7,550.0	جيبوتي
2.8	2.8	14,378.4	53,847.0	13,986.6	52,380.0	السعودية
45.5	48.0	182.2	47,640.0	125.2	32,200.0	السودان
2.1	2.1	1,094.0	50,598.0	1,071.8	49,573.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
1.7-	1.7-	1,107.4	425.8	1,126.9	433.3	عمان
5.6	5.6	1,837.1	6,687.0	1,739.0	6,330.0	قطر
5.7	6.3	5,472.1	1,681.9	5,177.6	1,582.7	الكويت
2.0	2.0	2,960.7	4,463.2	2,902.8	4,376.0	لبنان ⁽¹⁾
10.2	33.0	1,475.4	962.4	1,339.1	723.5	ليبيا
10.1-	9.3	9,806.9	44,033.0	10,913.0	40,269.0	مصر
1.5	10.5	2,817.8	32,574.0	2,776.2	29,480.0	المغرب
0.2-	4.5	113.3	29,923.0	113.5	28,636.0	موريتانيا
17.2	22.6	137.7	23,851.8	117.5	19,454.4	اليمن

(1) البيانات بالعملة المحلية مقدره بمليارات وحدة عملة محلية.
المصدر: مصادر الملحق (5/7).

ملحق (7/7) : إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص
للمصارف التجارية العربية
(2001 و 2000)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة التغير	العملة المحلية	2001		2000		
		الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
3.8		230,116.8		221,738.1		مجموع الدول العربية
11.3	11.3	6,643.0	4,709.9	5,967.1	4,230.7	الأردن
8.4	8.4	34,849.6	127,985.0	32,140.2	118,035.0	الإمارات
2.2	2.2	3,752.4	1,410.9	3,671.5	1,380.5	البحرين
17.2	24.2	10,704.2	15,717.0	9,133.0	12,652.0	تونس
2.1	5.5	10,514.2	818,212.0	10,293.9	775,573.0	الجزائر
14.4-	14.4-	151.4	26,898.0	176.8	31,413.0	جيبوتي
8.6	8.6	49,949.3	187,060.0	45,991.5	172,238.0	السعودية
39.2	41.5	386.9	101,136.0	278.0	71,483.0	السودان
2.8	2.8	1,702.4	78,737.0	1,656.5	76,611.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
6.9	6.9	7,582.8	2,915.6	7,092.1	2,726.9	عمان
2.8	2.8	4,991.5	18,169.0	4,853.8	17,668.0	قطر
16.1	16.7	22,291.8	6,851.6	19,206.4	5,870.9	الكويت
0.2-	0.2-	14,721.1	22,192.0	14,755.0	22,243.2	لبنان ⁽¹⁾
7.9-	11.2	6,191.9	4,039.0	6,720.3	3,631.0	ليبيا
8.4-	11.4	36,965.5	165,974.9	40,359.8	148,927.6	مصر
4.5-	4.0	17,907.7	207,013.0	18,753.0	199,138.0	المغرب
12.6	17.9	261.0	68,939.0	231.8	58,486.0	موريتانيا
20.3	25.8	550.1	95,317.6	457.4	75,746.6	اليمن

(1) البيانات بالعملة المحلية مقدرة بمليارات وحدة عملة محلية.
المصدر: مصادر الملحق (5/7).